حملة كويتية لإرجاء دفع القروض

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

في ظل الدعوات الشعبية المطالبة بمواصلة العمل بقرار تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية للتخفيف من الأعباء المعيشية والالتزامات الشهرية للمواطنين والمقيمين، اقترح 41 نائباً في مجلس الأمة الكويتي تأجيل الأقساط 6 أشهر إضافية، حيث سيبلغ إجمالي قيمة القروض المؤجلة خلال سنة نحو 5,8 مليارات دولار، بحسب «المركز الدولي للاستشارات الاقتصادية».

تقرير صادر عن المركز اطلعت عليه «العربي الجديد»، أوضح أن إجمالي الأقساط المؤجلة خلال الأشهر الستة منذ مارس/آذار الماضي بلغت نحو 2,9 مليار دولار، فيما تبلغ تكلفة تأجيل القروض للمواطنين المقيمين شهرياً نحو 483 مليون دولار. وذكر أن عدد المقترضين في الكويت من المواطنين والمقيمين يبلغ نحو 656 ألفاً، فيما يشكل المواطنون 90% من المقترضين، حيث يبلغ عددهم نحو 590 ألف مواطن، فيما يشكل الوافدون 10% من إجمالي المقترضين، ويناهز عددهم 65 ألفاً. مصدر مصرفي كويتي أكد لـ«العربي الجديد» أن المصارف المحلية تكبدت خسائر فادحة جراء تأجيل أقساط القروض بلغت نحو 1,2 مليار دولار من حقوق مساهميها نتيجة تحمّلها تكاليف تأجيل أقساط القروض 6 أشهر فقط، مشيراً إلى أن البنوك سجلت أدنى معدل سنوي خلال 10 سنوات للقروض غير المنتظمة، نسبةً إلى إجمالي القروض. وحذّر المصدر من تأجيل القروض 6 أشهر إضافية، حيث ستتفاقم خسائر البنوك بصورة غير مسبوقة، وتضرّ بمصالح المساهمين والمودعين، مؤكداً عدم قدرة القطاع المصرفي على تحمّل التكلفة الباهظة للتأجيل.

أستاذ الاقتصاد في «جامعة الكويت»، عبد الله الكندري، قال إن الاتجاه العام في جميع دول العالم يهدف إلى استئناف الأنشطة ومساعدة المواطنين من دون الإضرار بالقطاعات الاقتصادية الحيوية، مشيراً إلى أن المصارف الكويتية تحملت خسائر كبيرة خلال الأشهر الماضية بعدما أخذت على عاتقها تخفيف وطأة الأزمة على المواطنين والمقيمين. وأكد الكندري لـ«العربي الجديد» أنه يعارض مقترح تأجيل أقساط القروض 6 أشهر إضافية، لافتاً إلى أن المصارف يجب أن تتبع آليات جديدة لمساعدة المتعثرين فقط من خلال إعادة جدولة القرض أو التأجيل في أضيق الحدود بعد دراسة كل حالة مستحقة على حدة.

وفي وقت سابق، تقدّم 41 نائباً في مجلس الأمة باقتراح تأجيل الأقساط، سعياً لتخفيف أعباء المواطنين، نظراً لأن الآثار المترتبة عن إجراءات مكافحة انتشار فيروس كورونا لا تزال مستمرة. الخبير الاقتصادي الكويتي، بدر الحميدي، قال لـ«العربي الجديد» إن غالبية المقترضين من المواطنين الذي يعملون لدى الجهات الحكومية، وبالتالي رواتبهم لم تتضرر خلال الفترة الماضية، مشيراً إلى أن قرار تأجيل أقساط القروض لم يستهدف المواطنين المتعثرين، بل ساهم في زيادة مدخرات المواطنين. وأكد أن الحكومة قدّمت مساعدات بنحو 900 مليون دولار لتحصين رواتب الكويتيين في القطاع الخاص، ما يعني أن غالبية المواطنين لم يتضرر مصدر دخلهم خلال أزمة كورونا. ودعا الحميدي النواب إلى وضع مصلحة البلد أولاً، وعدم تسويق الشعارات الهادفة إلى الكسب الانتخابي بدغدغة مشاعر المواطنين لأغراض سياسية.

انكماش القطاع الخاص الإماراتي مجدداً

انكمش القطاع الخاص الإماراتي غير النفطي في أغسطس/آب الماضي، للمرة الأولى منذ مايو/أيار الماضي، متأثراً بخفض قياسي للوظائف، الأمر الذي بدّد النمو المحقق في الشهرين السابقين عقب تخفيف إجراءات العزل العام لمكافحة كورونا، وفقاً لمؤشر «آي.إتش.إس ماركت» لمديري المشتريات في الإمارات، الذي يغطي قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، حيث انخفض إلى 49,4 نقطة في أغسطس/آب مقارنة مع 50,8 نقطة في يوليو/تموز، لينخفض عن عتبة 50 نقطة الفاصلة بين النمو والانكماش. وهوى مؤشر فرعي مختص بالتوظيف إلى 41,5 نقطة في أغسطس/آب مقابل 47,5 نقطة في يوليو/تموز، في انخفاض قياسي يسجله المسح الذي بدأ احتسابه قبل 11 عاماً.

(Getty)

أسماء في الأخبار

رئيس «الاتحاد العمالي العام» في لبنان، بشارة الأسمر، قال إن وفداً من الاتحاد شدّد أمام حاكم «مصرف لبنان»، رياض سلامة، «على ضرورة الإبقاء على دعم السلة الغذائية والأدوية الصحية والمحروقات والقمح والدولار للطلاب المغتربين على سعر الصرف الرسمي البالغ 1515 ليرة، وإعادة القيمة إلى تعويضات نهاية الخدمة للمضمونين عبر تمكين المضمونين الذين بلغوا السن القانونية للتقاعد من تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية ضمن سعر الصرف الرسمي إذا رغبوا بذلك، تعويضاً لهم من انهيار القيمة الشرائية للعملة الوطنية». وأكد «الاتحاد أن الخروج عن هذه الثوابت سيدخل البلاد في آتون من الفوضى، وأنه لن يقف مكتوف الأيدي أمام هكذا تدابير تفاقم الأزمة الاقتصادية وتؤدي إلى شلل تام في البلاد وكوارث اجتماعية ومعيشية».

وزارة العمل الأميركية أعلنت أن إجمالي الطلبات الجديدة للحصول على إعانة البطالة المعدل في ضوء العوامل الموسمية، بلغ 881 ألفاً للأسبوع المنتهي في 29 أغسطس/آب مقارنة مع 1,011 مليون في الأسبوع السابق، بعدما كان اقتصاديون استطلعت «رويترز» آراءهم توقعوا أن يبلغ عدد الطلبات 950 ألفاً في أحدث أسبوع. وبذلك، انخفض عدد المتقدمين بطلبات جديدة للحصول على إعانة البطالة أكثر من المتوقع الأسبوع الماضي، لكنه يظل مرتفعاً استثنائياً في ظل مؤشرات على أن تعافي سوق العمل يفقد قوة الدفع مع استمرار جائحة كوفيد-19 وزوال الدعم الحكومي.

الهيئة العامة للسلع التموينية، المشتري الحكومي للحبوب في مصر، أعلنت أنها اشترت 55 ألف طن من القمح الروسي في مناقصة عالمية للشحن في الفترة بين 5 و15 من نوفمبر/تشرين الثاني. وقال متعاملون إن الشحنة المشتراة من «كارجيل» بسعر 225 دولاراً الطن على أساس التسليم على ظهر السفينة و15,50 دولاراً للشحن بما يعادل 240,50 دولاراً.

السيسي مستكملاً بيع مصر: نقل ملكيات بالجملة للصندوق السيادي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، قراراً جمهورياً، الخميس، بنقل مجموعة من الأراضي والعقارات شاسعة المساحة من الملكية العامة للدولة إلى الملكية الخاصة بصندوق مصر السيادي، لتمكينه من استغلالها والتربح منها والشراكة مع المستثمرين والصناديق الاستثمارية الأخرى فيها.

وتضمنت قائمة الأراضي المنقولة كلاً من أرض ومبنى مجمع التحرير بميدان التحرير بوسط القاهرة، وأرض الحزب الوطني الحاكم سابقاً على كورنيش النيل بجانب المتحف المصري القديم بميدان التحرير، وأرض ومباني الديوان العام القديم لوزارة الداخلية بالقرب من ميدان التحرير، وأرض ومباني المدينتين الاستكشافية والكونية بمدينة السادس من أكتوبر، وأرض ومباني ملحق معهد ناصر الطبي في شبرا مصر على النيل، وأرض حديقة الأندلس في طنطا.

وكانت الحكومة المصرية قد أدخلت في يوليو/تموز الماضي تعديلات جديدة على قانون التعاقدات الحكومية الموحد الذي طبق بشكله الحالي لأقل من عامين، تفرغ إجراءات تقييم وبيع أملاك الدولة من الشفافية والقواعد المعيارية التي سبق وضعها، لضمان سرعة التصرف في أملاك الدولة، والتخفف من القيود أياً كانت درجتها، وذلك بالتزامن مع اقتراح مشروع آخر لنقل الأصول العقارية لشركات قطاع الأعمال العام إلى صندوق مصر السيادي.

وسيتكامل هذا المشروع مع قانون الصندوق السيادي، بما يتيح للنظام سرعة التصرف عبر النصوص الجديدة - تحت غطاء قانوني - في الأصول المملوكة للدولة، سواء بنقلها إلى حيّز ملكية الصندوق السيادي، ومن ثم التصرف فيها لحسابه، أو بالتصرف فيها مباشرة للمستثمرين الأشخاص أو الشركات. يذكر أن قانون الصندوق السيادي عند إصداره عام 2018 كان يقتصر في تعامله على إعطاء الحق لرئيس الجمهورية بناءً على عرض رئيس الوزراء والوزير المختص نقل ملكية أيٍّ من الأصول غير المستغلة أو المستغلة، شرط الاتفاق مع وزير المالية والوزير المختص، المملوكة للدولة ملكية خاصة أو للجهات التابعة لها، إلى الصندوق، ما يفتح الباب تلقائياً لخصخصة آلاف الكيانات الحكومية، وتنصّ المادة 19 منه على إعفاء المعاملات البينية للصندوق والكيانات المملوكة له من الضرائب والرسوم، باستثناء توزيعات الأرباح.

قطار التطبيع فائق السرعة

مصطفى عبد السلام

وكأن كل شيء كان معدا له سلفاً، ومرتبا له بعناية شديدة وإتقان محكم بعد اجتماعات «سرية» دامت سنوات، وكان يبقى فقط الإعلان الرسمي عن التطبيع بين الإمارات وإسرائيل، وبعدها ينطلق قطار التطبيع الاقتصادي بسرعة ربما لم يتخيلها أحد، تطبيع يبدأ من إلغاء قانون مقاطعة إسرائيل وتسيير خطوط طيران، وإبرام اتفاقات مالية ومصرفية واستثمارية وصفقات تجارية.

وربما نكتشف غداً أن الإسرائيليين كانوا يمتلكون منذ سنوات شركات وبنوكا كبرى ومؤسسات مالية وأساطيل نقل تعمل في الإمارات، لكن بأسماء مستثمرين عرب وأجانب تربطهم علاقات بالكيان الصهيوني، وأنه من خلال دبي تمت تلبية احتياجات دولة الاحتلال من السلع الاستراتيجية والمواد الوسيطة وقطع الغيار طوال سنوات.

وبتنا لا نستبعد خروج نتنياهو أو غيره من رؤساء الوزراء السابقين ليكشفوا عن حصول حكوماتهم على مساعدات نقدية ضخمة من الإمارات، لمساعدة دولة الاحتلال على تجاوز أزمة مالية ألمت بها، أو لتغطية عجز في الموازنة، بل والحصول على منح نقدية وعينية أخرى لا ترد، على غرار المنح السخية التي حصلت عليها بعض الدول، عقب حدوث انقلاب عسكري بها على حكومات ديمقراطية منتخبة أتت بها ثورات شعبية.

وربما نسمع لاحقا عن تمويل أبوظبي صفقة أنظمة رادار تستخدم في منظومة القبة الحديدية الإسرائيلية، أو شراء أسطول من طائرات أف 16 لصالح دولة الاحتلال، لضرب أهالي غزة والضفة وسورية به.

إذا، تتسارع خطى التطبيع الاقتصادي بين الإمارات وإسرائيل، وخلال أيام شهد الملف تطورات لم تشهد العلاقات الاقتصادية المصرية الإسرائيلية 10% منها على مدى أكثر من 40 عاما، فأمس أعلنت شركة طيران العال الإسرائيلية أنها ستسير أول رحلة شحن جوي إلى دبي، وغدا قد يعلن بنك لئومي الإسرائيلي عن الدخول في عمليات مشتركة مع بنوك إماراتية لتمويل مشروعات، وبعد غد ربما نسمع عن إقامة فروع لبنوك وشركات إسرائيلية في الإمارات، وتأسيس مصرف إماراتي إسرائيلي مشترك، وإدراج شركات إسرائيلية في بورصتي دبي وأبوظبي، وتمويل الإمارات لمشروعات زراعية واستثمارية تقام على هضبة الجولان المحتلة، والدخول في شراكة لإقامة سلسلة من الجامعات الخاصة على أراضي المستوطنات.

أخشى ما أخشاه أن تتسرب الاستثمارات الإماراتية الإسرائيلية المشتركة إلى الدول العربية وأسواقها واقتصاداتها، لتدخل هذه الدول تحت بند استثمارات أجنبية أو استثمارات عربية مشتركة، وبالتالي تتسع رقعة التطبيع مع دولة الاحتلال عبر بوابة أبوظبي.

مال وناس

خسائر فادحة لتجار القامشلي... ولا تعويضات بعد الحظر

كبّدت تدابير الإقفال والحظر لاحتواء انتشار وباء كورونا تجار مدينة القامشلي السورية خسائر كبيرة بدون اي تعويض بعد فتح الاسواق مجدداً

سلام حسن، عبد الله البشير

تسبب الحظر الذي فرضته الإدارة الذاتية في مدينة القامشلي، شمال شرقي سورية، بخسائر كبيرة للتجار الذين استبشروا خيراً بانتهائه في 27 أغسطس/ آب المنصرم، وذلك بسبب غياب آلية عمل تتيح لهم العمل لفترات محددة، على غرار من استثنتهم قرارات الإدارة من حظر التجول. محمد خليل، الذي يعمل في تجارة الملابس النسائية، قال لـ«العربي الجديد»: «أصبح بيع الألبسة أكثر اعتماداً على المواسم، ولا سيما مع بداية الصيف وقبل الأعياد، إلا أن الحظر الذي فُرض علينا لمدة 45 يوماً أفقدنا بداية الموسم والعيد معاً»، متابعاً: «خلال فترة الحظر الثاني، أغلقنا 21 يوماً، فيما إيجارات المحال محسوبة، وهذا ما فاقم العبء أيضاً، علماً أن حركة البيع هذا العام كانت خفيفة بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة وارتفاع سعر صرف الدولار».

وطالب بإعفائهم من الإيجارات المتراكمة عليهم، وتعويض أصحاب الدخل المحدود، مشيراً إلى أن «الإدارة الذاتية تعتبر الألبسة رفاهية، في حين أن 90% من أصحاب محال الألبسة مدينون للتجار ويقسّطون البضاعة على دفعات، فكيف سيسددون لتجار الجملة؟ ومن سيقف إلى جانبهم في هذه الظروف الصعبة؟»، مناشداً السلطات بممارسة الرقابة على من يطلبون الإيجارات بالدولار لا بالليرة السورية.

أما وائل العبدة، وهو صاحب محل للضيافة والمكسرات، فيقول لـ«العربي الجديد»: إن «ما تعرضنا له خلال فترة الحظر تسبب بضغط كبير علينا، فنحن نعتمد على حركة المارة العابرين في السوق، حيث إن من يراجع الطبيب أو الذي يتجه إلى محل الكمبيوتر، مثلاً، يدخل إلى محلي لشراء البذور أو القهوة ولوازم الضيافة، هذا بالإضافة إلى الزبائن الذين يفدون علينا قاصدين المحل ذاته».

لكنه يضيف: «مع انعدام الحركة في السوق، تعرضنا لحالة شلل وخسائر كبيرة، خصوصاً أن كثيراً من المنتجات لها مدة صلاحية محددة لا تتعدى أحياناً بضعة أشهر، ولذلك تعرضت بضائع كثيرة للتلف»، مشيراً إلى أعباء إضافية مصدرها «فاتورة الكهرباء وإيجار المحل المرتفع الذي يتجاوز 100 ألف ليرة، وهذا يتطلب ربحاً يومياً صافياً يتجاوز 2500 ليرة، ومع احتساب الكهرباء، يجب أن يكون الربح 3500 ليرة سورية يومياً».

في فترة الحظر الأولى، يقول العبدة: «كان ممنوعاً بتاتاً فتح المحال، حتى البقالة، ما جعلنا عاجزين عن الاهتمام بنظافة محالنا وتهويتها، ما جعلها بيئة لتكاثر الحشرات وتلف كمية كبيرة من المكسرات بسبب الرطوبة والسوس»، مشيراً إلى عوامل أخرى سلبية تُضاف إلى كورونا، ومنها ضعف القدرة الشرائية للأهالي.

في السياق عينه، يقول التاجر يوسف رمضان لـ«العربي الجديد»: «تعطلت أعمالنا وتعرضنا لخسائر مادية كبيرة. وهناك تجار جملة لم يعد بإمكانهم احتمال الدين لأكثر من أسبوع، وهذا ما كان يجبرنا على الاستدانة لسداد المبالغ المستحقة لهم، وسط ضغوط هائلة كانت تمارسها حملات التفتيش التابعة لجهاز الرقابة والتموين»، مضيفاً أن «الربح قليل فيما الخسائر متعاظمة، وفي فترة الحظر السابقة تعرضنا لخسائر أيضاً بسبب فرق سعر صرف الدولار، فقد اشترينا البضائع بسعر مرتفع حينها ومع انخفاض سعر صرف الليرة أُجبرنا على البيع بسعر منخفض، ولذلك يمكن القول إن الخسائر تحيط بنا من كل الجوانب».

ويضرب مثلاً عن الخسائر في مواد التجميل التي لحقت بها أضرار تكشفت بعد رفع الحظر في الآونة الأخيرة، حيث يقول: «فتحت المحل لأجد الكثير من البضائع تالفة بسبب الحرارة، كون مواد التجميل بحاجة إلى درجات حرارة معينة تحفظ صلاحيتها».

وطالب رمضان الإدارة بـ«تحديد وقت معين لنا للعمل في أوقات الحظر، كما هي الحال بالنسبة إلى الصرافين والصاعقيين، بعدما كان هناك نوع من التمييز خلال فترتي الحظر السابقتين، فالبعض لم يلتزم ولم يتعرض للمساءلة أو المحاسبة. نحن نتمنى أن تكون لنا أيام محددة أسبوعياً للعمل حتى لا ننقطع عن تجار الجملة وتُتلف البضائع في المحل».

وكان العديد من تجار مدينة القامشلي ممن شملهم قرار الحظر قد احتجوا منذ أشهر، مطالبين بإيجاد حل وسط يتيح لهم العمل وفتح محالهم بعد الخسائر التي تعرضوا لها بسبب تدابير مكافحة انتشار جائحة كورونا، والتي فاقمها تقلب سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي، فيما بقيت الإدارة الذاتية والدوائر الاقتصادية التابعة لها عاجزة عن وضع حلول لهذه المشكلات، مكتفية بتوسيع دائرة الاستثناءات من قرارات الحظر.

صاحب محل البسة يُدعى باور معروف، قال لـ«العربي الجديد»، إن «ما حصل في ظل الحظر كان كارثة، لقد خسرنا شهرياً أكثر من 400 دولار، ومع اقتراب فصل الشتاء حرمنا الحظر من بيع البضاعة الصيفية، وهذه البضائع ستصبح قديمة وغير مرغوبة في الموسم المقبل بالنسبة للزبائن».

أقفال الأسواق بمواجهة كورونا الحق بمصالح التجار اضرارا كبيرة (فرانس برس)

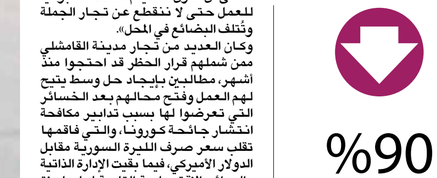

تشير التقديرات الى ان نحو 90% من اصحاب محال الالبسة مدينون لتجار الجملة ويقسّطون ثمن البضاعة على دفعات، فكيف سيسددون لهم ومن سيقف الى جانبهم في هذه الظروف الصعبة؟

تجارة

تجميد التصدير يُغضب تجار الجزائر

الجزائر ـ **حمزة كحال**

لم تلق القائمة الجديدة للمنتجات المحظور تصديرها، بما في ذلك السكر والزيت والعجائن، التي وضعتها السلطات الجزائرية، إجماعاً وسط المصدرين، وأثارت انتقادات واسعة، لتزامنها مع تراجع حاد لعائدات النفط، ما يجعلها غير مفهومة ومرفوضة بالنسبة إليهم. فبحسب رئيس جمعية المصدرين الجزائريين (أكبر تكتل للشركات الجزائرية المصدرة)، علي باي ناصري، فإنه «إذا انطلقنا من مبدأ أنه من الضروري ضمان إمداد السوق الوطنية، فليس هناك ما يقال، إذ إن السلطات لديها الآليات لمعرفة ما إذا سيكون هناك نقص أم لا إذا حرّرنا التصدير، لكنني أعتقد أن هذا ليس هو الحال بالنسبة لبعض المنتجات، في ما يتعلق بالدعم، على حد علمي، لا توجد منتجات مدعومة يتم تصديرها. بالنسبة للسكر، حددت الدولة قيمة لا يجب تجاوزها، وهو ما ينطبق على الزيت أيضاً». وأضاف ناصري لـ«العربي الجديد» أنه «كان من الضروري، قبل اتخاذ هذا القرار، مناقشة مصدّري السكر وزيت الطعام، للتحقق مما إذا كانوا يحصلون بالفعل على الدعم أم لا، فإذا كانوا لا يتلقون الدعم لماذا تحرم الجزائر نفسها من الحصول على مكاسب من النقد الأجنبي؟ فالسكر، على سبيل المثال، هو أكثر منتج يتم تصديره، بغض النظر عن النفط، وبمثل 300 مليون دولار من مجمل الصادرات سنوياً». وكانت الحكومة قد حددت في 26 أغسطس/آب، قائمة تضم 8 منتجات ممنوعة من التصدير، بما في ذلك الطحين والعجائن الغذائية وزيوت الصوجا (الصويا) والسكر والثوم والأقنعة الصحية والصابون المستعمل في غسل اليدين، بسب ارتفاع الطلب عليها في ظل تفشي وباء كورونا. وسبق للحكومة الجزائرية أن أعلنت في 10 آب/ أغسطس، رفع الحظر المفروض على تصدير السلع المنتجة بكميات كافية في الجزائر، باستثناء المنتجات المدعمة أو المصنوعة من مواد مدعمة، كما تم استبعاد المنتجات التي تدخل في إطار مكافحة وباء كورونا، مثل الأقنعة الواقية والمواد الهلامية الكحولية وسوائل التطهير.

وكانت الجزائر قررت نهاية مارس/آذار الماضي، حظر تصدير 17 منتجاً بناء على تعليمات من الرئيس عبد المجيد تبون الذي طلب من الحكومة تجميد تصدير «أي منتج استراتيجي، طبياً كان أم غذائياً، حتى نهاية الأزمة، وذلك لحماية المخزون الاستراتيجي الوطني». وشملت القائمة مجموعة منتجات تضم السميد، مادة الفرينة، البقول والأرز، العجائن الغذائية، الزيوت الغذائية، السكر، البن، المياه المعدنية، معجون الطماطم، المستحضرات الغذائية، الحليب بجميع أشكاله بما فيها الموجهة للأطفال، الخضر والفواكه الطازجة باستثناء التمور، اللحوم الحمراء والبيضاء.

ويتخوف الخبراء من أن تكون لهذه القرارات انعكاسات على المنتجات المصنعة في الجزائر، وعلى علامة «صنع في الجزائر»، من حيث فقدان الأسواق، إضافة إلى تأثر النوعية جراء غياب المنافسة مع منتجات دولية. الخبير الاقتصادي جمال نورالدين يقول لـ«العربي الجديد» إنه «إضافة إلى الخسارة في العملات الأجنبية والوظائف، فإن الخطر الأكبر، سيكون خسارة الأسواق الدولية التي سيكون من الصعب على المنتج الجزائري استردادها بمجرد رفع الحظر، وهو ما حصل سنة 2009، حين خسرت الجزائر أسواقاً في أفريقيا بعد تجميد تصدير المنتجات الغذائية».

وتظل قيمة الصادرات بدون النفط ضئيلة، حيث لم تتجاوز 578,6 مليون دولار، ما يعادل 7,6% من المبيعات الجزائرية نحو الخارج خلال الأشهر الثلاثة الأولى، مقابل 658 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، أي بانخفاض 12,06%، بحسب أرقام الجمارك.

وكانت الحكومة قد كشفت عن خطة لإصلاح وإنعاش الاقتصاد المتضرر من ثنائية فيروس كورونا وهبوط أسعار النفط، خلال مؤتمر وطني للإنعاش الاقتصادي عُقد في العاصمة بمشاركة تبون منتصف أغسطس/آب المنصرم.

القائمة الجديدة للمنتجات المحظور تصديرها تشمل السكر والزيت والعجائن (Getty)

أخبار العرب

3 مراحل لإنعاش الجزائر

تنشغل الحكومة الجزائرية في كيفية تنفيذ تدابير مخطط الإنعاش الاقتصادي من أجل اقتصاد جديد، وفق جدول زمني محدّد يتوزع على 3 مراحل: الأولى، تدابير عاجلة يتعين وضعها حيز التنفيذ قبل نهاية سنة 2020. الثانية، تدابير قصيرة المدى يتم تنفيذها سنة 2021. والثالثة، تدابير متوسطة المدى يجب تنفيذها خلال الفترة بين عامي 2022 و2024. هذه المراحل كانت على طاولة الحكومة الأربعاء، علماً أن مخطط الإنعاش كان موضوع مشاورات واسعة خلال اللقاء، الذي عقده الشهر الماضي أعضاء الحكومة مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والذي تميز بالمشاركة القوية للخبراء الوطنية.

ضبط احتكار مازوت لبنان

في إطار متابعة عمليات تسليم المازوت وتوزيعه في لبنان، وعدم احتكاره أو التلاعب بالسعر الرسمي، أشرفت دوريات المديرية العامة للأمن العام على استلام شركات توزيع المحروقات لمادة المازوت من منشآتي النفط في طرابلس والزهراني، ومواكبة توزيع الكمية المستلمة في المناطق كافة، حيث تم توزيع المازوت على محطات وقود ومؤسسات وأصحاب مولدات توزيع الكهرباء، علماً أن هذه المادة تُباع في الأسواق بأكثر من ضعف سعرها الرسمي.

دبي تلجأ للمتقاعدين الأثرياء

تسعى دبي لجذب متقاعدين أجانب أثرياء إذ يعاني اقتصاد الإمارة، وهي مركز للتجارة والسياحة في الشرق الأوسط، من وطأة جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، وهو ما دفع الكثير من المغتربين للرحيل. ونقلت رويترز عن المكتب الإعلامي لحكومة دبي أنه سيجري منح تأشيرات قابلة للتجديد كل خمسة أعوام للمغتربين المقيمين والأجانب الذين تتجاوز أعمارهم 55 عاماً، وتنطبق عليهم شروط مالية محددة. وتشمل شروط التأهل ألا يقل الدخل الشهري عن 20 ألف درهم (5445 دولاراً) أو امتلاك مدخرات نقدية تبلغ مليون درهم أو امتلاك عقارات قيمتها مليونا درهم. يأتي ذلك بعدما تضررت قطاعات مهمة في اقتصاد دبي مثل السياحة والنقل بشدة بفعل أزمة كورونا، وخفضت الشركات العمالة وقلصت التكاليف.

تقارير عربية

إنتاج

زراعة البن بدل القات: ملاذ اليمنيين لجني الأموال

صنعاء ـ **محمد راجح**

أجبرت الظروف الصعبة الموظف المدني، عبدالله مطهر، على أن يهجر مع أسرته صنعاء ميمّما وجهه شطر الريف في منطقة حراز الواقعة غرب العاصمة اليمنية، بعدما تقطعت به السبل نتيجة وقف رواتب الموظفين المدنيين، وعدم العثور على عمل مناسب مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وتعاظم متطلبات العيش الكريم.

يقول مطهر لـ«العربي الجديد» إنه استقر به الحال في منطقته بزراعة البن بدلاً من شجرة «القات» المغرية بعوائدها، بعدما حصل على كمية شتل من إحدى المنظمات والجمعيات الحقلية المعنية بزراعة البن وتجارته.

ودفعت الحرب الدائرة في اليمن وما نتج عنها من تدهور اقتصادي ومعيشي كبير، بغالبية السكان إلى حافة الفقر والجوع والبطالة، مع فقدان سبل العيش ومصادر الدخل، ما دفع بالكثيرين إلى خيارات بديلة، فكانت شتلات البن أحد الملاذات التي استقطبت مواطنين لزراعتها والمتاجرة بهذا المحصول اليمني الشهير، رغم الصعوبات العديدة التي تعترضهم.

وتعتمد الآف الأسر على زراعة البن مصدر دخل أساسياً، ويعمل في هذا المجال قرابة المليون شخص بدءاً من زراعته وحتى تصديره.

مسؤول قسم المعلومات الخاصة بمحصول البن في وزارة الزراعة والري، خالد البنا، يقول لـ«العربي الجديد» إن زراعة البن تنتشر في معظم المناطق اليمنية، وأشهر مناطق زراعته بني مطر وحراز والحيمتين الداخلية والخارجية في صنعاء، شمال اليمن، ومنطقة يافع جنوباً، إضافة إلى مناطق بُرع في الحديدة غرباً وبني حماد في تعز جنوب غربي اليمن.

وبحسب قسم المعلومات في إدارة البن، تُصدّر 4 آلاف طن من البن اليمني إلى غالبية دول العالم، بحسب شهادات دول المنشأ التي انضم إليها اليمن عام 2011. ويشير البنا إلى أن هناك مقترحاً من إدارة التسويق الزراعي يتضمّن فترة سماح لاستيراد الكمية التي يمكن استيرادها، خوفاً من دخول كميات كبيرة منه، وبالتالي عزوف المزارعين المحليين عن زراعته بسبب الإغراق المتوقع. ويضيف: «تم إنشاء منظمات وجمعيات تشرف على زراعة البن اليمني وتصديره، والذي يصل سعره عالمياً إلى 70 دولاراً للكيلو الواحد، وهو أعلى سعر يُباع به بن في العالم».

ويتجه اليمن إلى تجديد قرار حظر استيراد البن الذي أعيد العمل به منتصف العام الماضي، وهو ما أثار جدلاً واسعاً مع تراجع الإنتاج المحلي، في ظل ما تعانيه زراعته من صعوبات بالغة وإهمال ومحدودية الكميات المعروضة من البن وقشوره في الأسواق الداخلية. وبحسب بيانات حديثة اطلعت عليها «العربي الجديد»، تراجع إنتاج اليمن من البن عام 2019 إلى 18 ألف طن نزولاً من 22 ألفاً و640 طناً عام 2018، بينما انخفضت المساحة المزروعة بأشجار البن من 35 ألفاً و984 هكتاراً إلى 30 ألفاً و544 هكتاراً.

وأصدرت وزارتا الصناعة والتجارة والزراعة والري في صنعاء، قراراً مشتركاً بحظر استيراد البن وقشوره وغلاته، تضمن إبلاغ كافة الدوائر الجمركية بالتنفيذ ومنع إدخال أي شحنات من البن والقشر المستورد، وضرورة التزام كافة الأجهزة والجهات المعنية بتنفيذ القرار.

مسؤول في وزارة الزراعة والري اعتبر أن القرار يأتي في إطار الجهود الرامية لحماية الإنتاج المحلي من المنافسة غير العادلة استناداً إلى قانون التجارة الخارجية الرقم 16 لسنة 2007، وضمن حزمة من الإجراءات والبرامج التي تهدف إلى تشجيع التوسّع في زراعة البن اليمني كأحد أهم المحاصيل وأشهر أنواع البن في العالم.

وفي تصريح لـ«العربي الجديد»، أشار المصدر إلى أن قرار إعادة الحظر هدفه حماية أهم منتج يمني والمزارع والتوسّع في مساحة زراعته، إذ نال الاستيراد كثيراً من زراعة البن محلياً، مؤكداً تنفيذ جملة من الخطط والبرامج الزراعية لتطوير وتحسين زراعة وإنتاجية البن، باعتباره أحد المحاصيل النقدية التي اشتهر بها اليمن، وحظي بسمعة طيبة على مستوى العالم.

وتتضمن هذه الخطط، بحسب المسؤول إيّاه، دعم المشاتل في مناطق زراعة البن وتقديم قروض ميسرة لصغار المزارعين، والتنسيق مع القطاع الخاص والمزارعين المستفيدين لإنشاء خزانات حصاد مياه الأمطار لتوفير المياه لري أشجار البن.

وكان قرار منع استيراد البن في اليمن ساري المفعول منذ عام 2004 مع فترات متقطعة يُرفع الحظر عن استيراده من فترة لأخرى، حتى منتصف العام 2017 عندما صدر قرار يسمح باستيراده، الأمر الذي تسبب بأضرار لهذا المنتج اليمني.

ويشير خبراء إلى أن السوق اليمنية قد تواجه أزمة كبيرة بفقدان البن وعدم الحصول عليه، لأن الكمية المنتجة لا تكفي لتلبية الاحتياجات المحلية فضلاً عما يتم تصديره. ويقول التاجر فارس نبيل إن منع استيراد البن قرار خاطئ، لأن السوق اليمنية مستهلكة بدرجة كبيرة، وقرار المنع قد يشجع التهريب وإدخال أصناف رديئة وضارة إلى السوق الداخلية. ويوضح لـ«العربي الجديد» أن الكميات المنتجة من هذا المحصول لا تلبي الاحتياجات المحلية والتصدير إلى الخارج في آن، جرّاء الإهمال الشديد وعدم التوسّع في زراعته مقابل الاهتمام بزراعة محاصيل لا جدوى منها، مثل نبتة القات.

قرّرت سلطات صنعاء حظر استيراد البن وقشوره وغلاته

مخاوف من إغراق السوق في حال فتح الاستيراد على حساب مصالح مزارعي اليمن واقتصاده الوطني (Getty)

أثر اقتصادي مباشر لكورونا على العرب

أثرت جائحة فيروس كورونا بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين العرب، حسبما أكدت جامعة الدول العربية الخميس، على لسان الأمين العام المساعد ورئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، السفيرة هيفاء أبو غزالة، أمام الدورة السادسة بعد المئة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين برئاسة دولة الكويت عبر تقنية الفيديو كونفرانس. وأشارت أبو غزالة إلى ما شكله إغلاق الحدود وإجراءات حظر التجوال في مواجهة انتشار الجائحة، من مشكلات صحية واجتماعية واقتصادية أُخرى، ولا سيما على الفئات الضعيفة في المجتمع، وهو الأمر الذي قال إن جميع الأجهزة التابعة للجامعة العربية قد تحركت في اتجاهه سريعاً.

تقرير

فتح معابر السودان... بلا موعد

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

قررت الحكومة السودانية فتح المعابر الحدودية مع دولة جنوب السودان والبالغ عددها 9 معابر، إلا أنها لم تحدد موعداً لذلك، عقب توقيع 6 اتفاقيات سلام لإنهاء الحرب في عدد من مناطق النزاع، وخصوصاً في إقليم دارفور، وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

وزيرة المالية هبة محمد علي التي أعلنت فتح المعابر التجارية وتعزيز النقل النهري قريباً، وتأليف لجنة وزارية مشتركة تبدأ عقد لقاءات دورية، أكدت أن دفع التعاون الاقتصادي قضية أساسية يتطلب تحقيقها وضع اللبنات لانطلاق الدولتين نحو المصالح المشتركة خلال فترة انتقالية ومضاعفة الفائدة الاقتصادية.

ومنذ قررت الحكومة السودانية عام 2012 إغلاق الحدود لم تنتظم الحركة التجارية إلا لماماً، ووصلت العلاقات بين الخرطوم وجوبا إلى انهيار شبه تام قبل أن تخرق دولة الجنوب في المشاكل، وهي التي تمتلك أطول حدود (ألفي كيلومتر) مع السودان والمصنفة ضمن الدول المغلقة، وظلت لا تملك منفذاً بحرياً، فضلاً عن حداثة سنها، وبقيت تعتمد على أكثر من 50 سلعة سودانية، الأمر الذي جعل من إغلاق الحدود أكثر كارثية ومحفزاً لتهريب السلع والبضائع.

وكان لإغلاق المعابر الحدودية أثره السلبي على الخرطوم وجوبا معاً، وخلف آثاراً اقتصادية لا تزال تُلقي بظلالها على الشعبين رغم أن الخرطوم كانت دائماً ما تلقى بالائمة على العاصمة جوبا وإيوائها بعض الحركات المتمردة، الأمر الذي حال دون فتح المعابر بداية لإصلاح سياسي سينعكس أثره على الحركة التجارية. إلا أن الخرطوم وبعد التوقيع على اتفاق السلام مع الحركات المسلحة، ارتأت ضرورة فتح المعابر الحدودية لانتفاء الأسباب السابقة.

ورحّب اقتصاديون بقرار فتح المعابر نظراً للمصالح الاقتصادية المشتركة التي تربط البلدين، بخاصة أن دولة الجنوب تعتمد كثيراً على المنتجات السودانية، وطالبوا الحكومة بتسهيل وتنشيط الصناعة والإنتاج كي تعم الفائدة، علماً أن فتح المعابر سيعمل على تفعيل الموارد المحلية وزيادة حركة الإنتاج، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على انخفاض العملة بما يحقق المصلحة المشتركة، ناهيك بأن فتح المعابر يفتح آفاقاً جديدة لدولة الجنوب التي تعتبر من الدول المغلقة وتحتاج إلى منفذ بحري.

الخبير الاقتصادي عادل عبدالمنعم يقول لـ«العربي الجديد» إن المستفيد الأول من فتح المعابر «شرعياً» هو الجنوب، فيما المستفيد الأكبر «مادياً» هو السودان باعتبار أن الجنوب يعتمد على نحو 70 سلعة سودانية، ما يؤدي إلى استقطاب مزيد من العملات الأجنبية إلى السودان بجانب زيادة الإيرادات.

ووفق عبدالمنعم فإن الجنوب يعتمد على النفط الذي يمكن أن يتم توظيفه لمصلحة البلدين، وأن فتح الحدود يدعم العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعزز سبل السلام ويحد من ظاهرة تهريب بعض السلع، مثل البصل والسكر والمواد الاستهلاكية المنتجة محلياً، كما أن الجنوب يمكن أن يصدر إلى السودان كثيراً من السلع، مثل البن والشاي والأخشاب.

كما يعتبر فتح المعابر بداية لإصلاح الاقتصاد، حيث يمكن تحاشي كثير من المشكلات الأمنية، وتسهيل حركة الصادرات والواردات من البضائع والسلع والمواشي واستيراد الوقود ومشتقاته بالطرق الرسمية.

بدوره، يرى الخبير الاقتصادي إبراهيم الزين، أهمية فتح المعابر من زاوية أن الجنوب كان يعتمد على السلع السودانية كثيراً قبل الانفصال عام 2011، بحيث إن أكثر من 70 سلعة كانت تذهب من السودان إلى الجنوب، مثل الذرة والبصل والملح وكثير من السلع الأخرى عندما كان السودان دولة موحدة من دون حواجز، وهي سلع محلية ومتوافرة في السودان، مضيفاً: «يمكن الآن بعد فتح المعابر أن تذهب السلع إلى الجنوب بإجراءات جمركية محددة، وهي تشكل إيجابية بين البلدين من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية».

كذلك يقول الزين إن «هنالك مصالح اقتصادية مشتركة مثل النفط وتصديره عبر الأراضي السودانية، وهو ما يشكل نوعاً من الترابط والتكامل والتكافل المشترك لتحقيق المنفعة المتبادلة، وتوقع أن يبلغ حجم التجارة البينية نحو 1,5 مليار دولار في العام شرط تحديد منافذ عبور محددة إلى جانب فتح فروع مصرفية في كلا البلدين».

ورغم أن إيقاف التجارة الحدودية بين البلدين قد أثر مباشرة على اقتصاد البلدين، وأضرّ بأنساب السلع التي تعود بالنفع على الجانبين، إلا أن كثيرين يرون أن عناصر التقارب بين جوبا والخرطوم هي أكبر من ذلك، وتتمثل في وجود وسائل نقل برية ونهرية وجوية، ما يعني سهولة الانتقال وتسهيل التجارة البينية وتبادل السلع والخدمات بين السودانيين.

أخبار العالم

ليرة تركيا تواصل هبوطها

انخفضت الليرة التركية لأدنى مستوى على الإطلاق، أمس الخميس، بعد بيانات أظهرت أن التضخم السنوي ظل قرب 12%. وهو يفوق، بحسب وكالة «رويترز»، توقعات المصرف المركزي خلال الشهر الماضي، ما يعزز المخاطر حيال اقتصاد يخرج من تراجع سيئ ناجم عن فيروس كورونا. وأبقت العملة، التي بلغت 7,438 مقابل الدولار، أسعار الواردات مرتفعة.

3 محطات إيرانية لتوليد الطاقة

افتتحت إيران 3 محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بكلفة 215 ملياراً و600 مليون تومان في محافظة أردبيل، شمال غربي البلاد، حسبما أوردت وكالة «إرنا»، التي أوضحت أن المحطات التي افتتحها الرئيس حسن روحاني، الخميس، عبر الفيديو، تشمل محطة «آرتا» بقدرة 230 كيلووات والخطوط المرتبطة بها في قرية آلقير، ومحطة توليد بالطاقة الشمسية في قرية ساميان بقدرة 0,2 ميغاوات، ومحطة آريان في مدينة كرمي مغان بقدرة 1,5 ميغاوات.

مبيعات «اليورو» أسوأ من المتوقع

كشفت بيانات أن مبيعات التجزئة في منطقة اليورو خالفت توقعات بزيادتها في يوليو/ تموز، وتراجعت عن الشهر السابق رغم رفع القيود المرتبطة بمكافحة كورونا. وتصدرت مبيعات الأحذية والملابس موجة التراجع، حيث سجلت انخفاضات في خانة العشرات، وفقاً لما نقلته وكالة «رويترز» عن مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي (يوروستات)، الذي قال إن مبيعات التجزئة في 19 دولة تستخدم اليورو انخفضت 1,3% على أساس شهري، وزادت 0,4% على أساس سنوي.

اقتصاد الناس

رغم تفوق مرشح الرئاسة الديمقراطي جو بايدن في استفتاءات الرأي بتسع نقاط على الرئيس دونالد ترامب، فإن الأسواق لا تستبعد فوز ترامب بدورة ثانية. ولكن كيف تنظر الأسواق إلى تداعيات انتصار كل من المرشحين على أسعار الصرف والمعادن والبورصات؟

الأسواق تراقب الانتخابات الأميركية

ارتفاع الدولار والعملات الرقمية والبورصات في حال فوز ترامب

لندن ـ موسى مهدي

مع اقتراب موعد الانتخابات الأميركية في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، بدأت الأسواق تدخل في حساباتها تداعيات نتائج تلك الانتخابات على الأسهم والعملات والمعادن، وسط المراهنات الجارية على من سيفوز بالرئاسة المقبلة من المرشحين، الديمقراطي جو بايدن، أو الرئيس الحالي دونالد ترامب الذي يأمل في دورة رئاسية ثانية في البيت الأبيض.

يلاحظ أنه حتى الآن يتقدم المرشح الديمقراطي جو بايدن على الرئيس ترامب في استفتاءات الرأي بنحو 9 نقاط، ولكن ورغم ذلك ربما سيتمكن ترامب من انتزاع الفوز بدورة ثانية، وسط الشكوك الصحية المثارة حول بايدن وتعبئة الرأي الأميركي ضد الصين، والنجاحات الاقتصادية التي حققها ترامب في السنوات الثلاث الأولى من دورته الأولى.

على صعيد أسواق الصرف وتحديداً الدولار، يجمع العديد من خبراء تجارة العملات على أن الدولار سيواصل التراجع الحالي، ضمن عملية التصحيح السعري الجارية للورقة الخضراء منذ أكثر من شهر. وحسب بيانات بنك التسويات الدولية، فإن الدولار يتم التعامل فيه بأعلى من قيمته لسنوات طويلة، وإن الأدلة لحدوث تصحيح في سعره بأسواق الصرف».

من جانبها ترى شركة «بيفبر» الأميركية، في تحليل لآن الانتخابات الأميركية سترفع سعر عملة بيتكوين الرقمية بسبب عدم الأمان السياسي الذي يصاحب هذه الانتخابات، ومضاعفات جائحة كورونا على الاستقرار السياسي في الولايات المتحدة.

ويتوقع خبراء آن يقود فوز ترامب إلى مزيد من الاضطرابات العرقية في الولايات المتحدة، إذ إن الفوز سيمنحه تفويضاً شعبياً لتمرير المزيد من السياسات اليمينية المتطرفة ضد الأقليات في الولايات المتحدة، ودعم العنف الذي تمارسه الشرطة.

ويذكر أن عملات الملاذ الآمن، وعلى رأسها الدولار والين الياباني والفرنك السويسري، عادة تشهد ارتفاعات جنونية في حالات اضطراب أسواق المال أو حدوث أزمة اقتصادية ومالية.

وشهد الدولار ارتفاعاً مستمراً لفترة 9 سنوات، ولكنه حقق أكبر ارتفاعاته في منتصف مارس/ آذار الماضي بسبب أزمة السيولة العالمية التي أجبرت المصارف المركزية العالمية على فتح خطوط ائتمان مع مصرف الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) لمدها بالدولارات. ولكن الورقة الخضراء عادت للتراجع خلال الشهر الماضي، بعد أدنى مستوى في 28 شهراً.

المستثمرون يبيعون اليورو

باع المستثمرون، أمس الخميس، اليورو بفعل مخاوف من أن البنك المركزي الأوروبي قلق إزاء ارتفاعه. ودفعت هذه العمليات انتعاش الدولار ليرتفع نحو 1,3 في الصالة عن أدنى مستوى في 28 شهراً الذي بلغه مقابل سلة من العملات يوم الثلاثاء. وعادة ما يحدث اضطراب في تعاملات أسواق الصرف قبيل الانتخابات الرئاسية الأميركية، بسبب غموض التحولات في السياسة المالية والنقدية التي قد تحدث بعد انتخاب الرئيس الجديد في الولايات المتحدة.

ويقول خبير العملات بشركة «برانت وابن غلوبال»، جاك مال إنابير، إن «الدولار يتم التعامل فيه بأعلى من قيمته لسنوات طويلة، وإن الأدلة لحدوث تصحيح في سعره بأسواق الصرف».

من جانبها ترى شركة «بيفبر» الأميركية، في تحليل لآن الانتخابات الأميركية سترفع سعر عملة بيتكوين الرقمية بسبب عدم الأمان السياسي الذي يصاحب هذه الانتخابات، ومضاعفات جائحة كورونا على الاستقرار السياسي في الولايات المتحدة.

ويتوقع خبراء آن يقود فوز ترامب إلى مزيد من الاضطرابات العرقية في الولايات المتحدة، إذ إن الفوز سيمنحه تفويضاً شعبياً لتمرير المزيد من السياسات اليمينية المتطرفة ضد المهاجرين والأقليات، وهو ما سيقود تلقائياً إلى زيادة التضخم وارتفاع معدل الفائدة الأميركية، وربما يؤدي إلى عملية تصحيح كبرى في مؤشرات أسعار الأسهم الأميركية.

ويرى العديد من كبار الأثرياء على الذهب خلال السنوات المقبلة بغض النظر عمن سيفوز في الانتخابات، إذ باع الملياردير الأميركي وارن بيفت أسهماً في بعض المصارف الأميركية، واستثمرها في الذهب خلال الأسبوع الجاري، كما يرى الملياردير الأميركي مارك موبيوس أنّ أسعار الذهب ستواصل الارتفاع، وسط سياسات البنوك المركزية الرامية لخفض أسعار الفائدة، وتيسير السياسات النقدية لتلافي وقوع اقتصادات بلدانهم في مستنقع الكساد الاقتصادي. وتحاصر جائحة كورونا قنوات الاستثمار التي تحقق أرباحاً مجزية للعديد من مصارف الاستثمار العالمية رغم السيولة الضخمة التي جمعتها من برامج التحفيز المالي. وهذا العامل سيساهم في ارتفاع سعر الذهب والفضة. وحتى الآن يفسر محللو المعادن الثمينة التراجعات التي شهدها الذهب بعد ارتفاعه فوق 2000 دولار للأوقية (الأونصة) على أساس أنها حدثت بسبب عمليات جني الأرباح. أما على صعيد البورصات، فيجمع العديد من المحللين على أن مؤشرات البورصة الأميركية ستستفيد في حال فوز ترامب، ولكن فقاعة الأسهم ربما ستنفجر في حال فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن حسب سماسرة في «وول ستريت».

بايدن يتضامن مع ضحايا عنف الشرطة في بنسلفانيا (سبنسر بلات/Getty)

هولمز بشركة «يو أس غلوبال انفسترز» في تعليقات حول مستقبل الذهب، أن أسس الاقتصاد والمال تدعم ارتفاع المعدن النفيس، ويقول: «لم نر في حياتنا هذا المستوى من طباعة النقود وبفائدة صفرية، وهذا سيجعل الذهب من الأصول الجاذبة للمستثمرين». ويتوقع هولمز للذهب أن يرتفع بمعدلات جنونية إلى 4000 دولار في حال فوز ترامب بالانتخابات.

لكن ذلك لا يعني أن فوز جو بايدن سيخفض سعر صرف الدّهب أو الدولار. ولكن هناك الخبراء يتوقعون حدوث ارتفاع متواضع في سعر المعدن الثمين. وتتمثل أولويات بايدن في حال فوزه بالانتخابات في زيادة الضرائب وزيادة الإنفاق وخفض سعر صرف الدولار. وهو ما سيقود تلقائياً إلى زيادة التضخم وارتفاع معدل الفائدة الأميركية، وربما يؤدي إلى عملية تصحيح كبرى في مؤشرات أسعار الأسهم الأميركية.

ويقول: «لم نر في حياتنا هذا المستوى من طباعة النقود وبفائدة صفرية، وهذا سيجعل الذهب من الأصول الجاذبة للمستثمرين». ويتوقع هولمز للذهب أن يرتفع بمعدلات جنونية إلى 4000 دولار في حال فوز ترامب بالانتخابات.

لكن ذلك لا يعني أن فوز جو بايدن سيخفض سعر صرف الذّهب أو الدولار. ولكن هناك الخبراء يتوقعون حدوث ارتفاع متواضع في سعر المعدن الثمين. وتتمثل أولويات بايدن في حال فوزه بالانتخابات في زيادة الضرائب وزيادة الإنفاق وخفض سعر صرف الدولار. وهو ما سيقود تلقائياً إلى زيادة التضخم وارتفاع معدل الفائدة الأميركية، وربما يؤدي إلى عملية تصحيح كبرى في مؤشرات أسعار الأسهم الأميركية.

> ترامب يواصل زيادة الإنفاق الحكومي دون اعتبار العجز والديون

كذلك على زيادة الإنفاق الحكومي على الدفاع، وربما البنية التحتية دون منع أي اعتبار للعجز في الميزانية أو ارتفاع معدل الدين الأميركي، كما قد يواصل خفض الضرائب، وهو ما سيعني تراجع ما تحصل عليه الخزينة الأميركية من الإيرادات حسب محللين. في هذا الشأن يرى الخبير فرانك مادي إلى ارتفاع العملات البديلة، خاصة اليورو الذي ارتفع بنسبة 12% منذ مارس/ آذار الماضي، والجنيه الإسترليني الذي حلق فوق 1,32 دولار في تعاملات يوم الأربعاء. عادة تشهد ارتفاعات جنونية في حالات اضطراب أسواق المال أو حدوث أزمة اقتصادية ومالية.

وشهد الدولار ارتفاعاً مستمراً لفترة 9 سنوات، ولكنه حقق أكبر ارتفاعاته في منتصف مارس/ آذار الماضي بسبب أزمة السيولة العالمية التي أجبرت المصارف المركزية العالمية على فتح خطوط ائتمان مع مصرف الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) لمدها بالدولارات. ولكن الورقة الخضراء عادت للتراجع خلال الشهر الماضي، بعد أدنى مستوى في 28 شهراً.

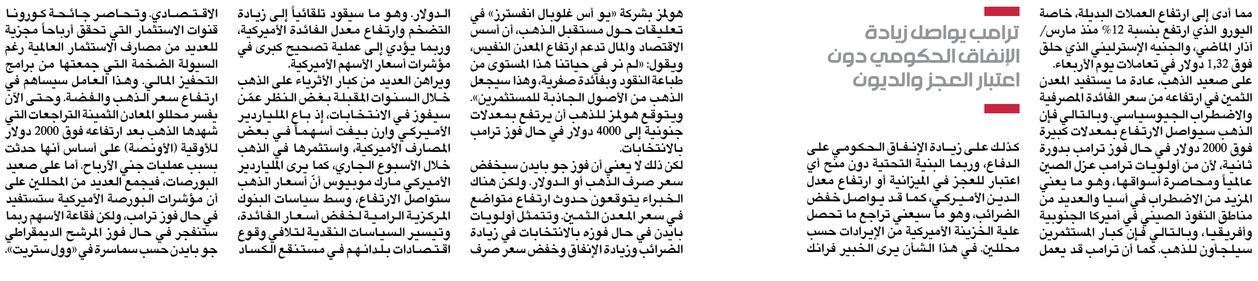

بايدن يتضامن مع ضحايا عنف الشرطة في بنسلفانيا (سبنسر بلات/Getty)

رؤية

الجيش للقرى المصرية والمفاوضات لسد النهضة

عبد التواب بركات

تابعت تهديد الجنرال عبد الفتاح السيسي بإمكانية نشره قوات الجيش على كافة القرى المصرية لإزالة الأبنية المقامة على الأراضي الزراعية والمخالفة للقانون، واعتبر أن الاعتداء على أراضي الدولة لا يقل خطورة عن سد النهضة الإثيوبي، وقال إنه أحضر معدات هندسية تكفي لإبادة وإزالة كل التعديات، وذلك وفق تعبيره خلال افتتاحه بعض المشاريع في محافظة الإسكندرية يوم 29 أغسطس/ آب.

تشبيه السيسي البناء على الأرض الزراعية بسد النهضة هو تشبيه صحيح من حيث النتائج. فكلاهما يقوض الأمن الغذائي ويحول دون زراعة المحاصيل وإنتاج الغذاء. والبناء على الأرض الزراعية يقضي على التربة ومهد البذرة. وكذلك سد النهضة يقطع الماء اللازم لري المحاصيل ويسلب مصر سر حياتها وعماد نهضتها.

لكن المدهش هو التعامل الأهوج مع المباني المقامة على الأرض الزراعية بالتدمير والهدم باستخدام الجيش والمعدات الهندسية، في مقابل التعامل مع أزمة سد النهضة بالمفاوضات العبثية واستبعاد القوة العسكرية والمعدات الهندسية التي يستخدمها ضد شعبه في إزالة السد كبناء، عدواني يخالف القوانين الدولية، رغم أنه جنرال عسكري منوطة به حماية نهر النيل والحفاظ عليه بكل السبل وفق الدستور الذي وضعه على عينه. والواقع أن السيسي لا يمنع المواطن من اقتراف الجريمة قبل ارتكابها، بل يهمله أو يمهله حتى ينتهي من البناء، بعد إنفاق أموال ضخمة، ثم يقوم بهدم المبنى بعد اكتماله ويدمر شقاء عمره بالقوة البوليسية والعسكرية القاهرة، رغم أن الأرض لن تعود إلى طبيعتها ويستحيل مرة أخرى زراعتها، والقاعدة تقول إن الضرر لا يزال بمثله.

ولما كان السيسي يقوم بالاستيلاء على الأراضي المملوكة للدولة من أجل بيعها مرة أخرى للمواطن، فلماذا يصر على هدم المبنى المقام أولا وبعد الاستيلاء على الأرض يعيد طرحها للبيع مرة أخرى، ولماذا لا يترك المبنى الذي أقامه المواطن ويكتفي بتحصيل ثمن الأرض منه، سيما أن المواطن هو نفسه من سيشتري الأرض بعد طرحها للبيع؟!

ورغم أن الجنرال يساوي بين المصري الذي يضطر للبناء على أرضه الزراعية بسبب سياسات حكومية فاسدة، وبين الحكومة الإثيوبية التي تبني سد النهضة، فإنه يتعامل مع المزارعين المسالمين بالحل العسكري، ومع إثيوبيا التي أعلنت الحرب على مصر بالمفاوضات. سياسة السيسي تذكرنا برصد عبقري الجغرافيا، جمال حمدان، لسياسة النظام الحاكم في مصر تجاه الشعب من كتابه شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، بقوله: «كانت مصر مجتمعا مدنيا يحكمه العسكريون، وبالتالي كانت وظيفة الجيش الحكم أكثر من الحرب، ووظيفة الشعب التبعية أكثر من الحكم».

وفي ظل هذا الوضع الشاذ المقلوب، يقول حمدان، كثيرا ما كان الحاكم الغاصب يحل مشكلة الأخطار الخارجية بالحل السياسي، وأخطار الحكم الداخلية بالحل العسكري، أي أنه كان يمارس الحل السياسي مع الأعداء في الخارج، والحل العسكري مع الشعب في الداخل، فكانت دولة الطغيان كالقاعدة العامة: استسلامية أمام الغزاة بوليسية على الشعب.

إنه وصف دقيق للحكم المقلوب في مصر في العصور الغابرة والحاضرة أيضا. الجنرال العسكري يجيش قواته لسلب أراضي الدولة من أبنائها، ويهدم المباني على رؤوس أصحابها، ثم يقف أمام العدو حملا وديعا يستجديه بشفقة ألا يقطع مياه النيل، ولما فعل وقطعها قال قد حزمنا أمرنا وعزمنا ألا نسلك إلا طريق المفاوضات السلمية!

وفي فبراير 2016، أصدر السيسي قرارا جمهوريا يقضي بتشكيل لجنة من أجل «استرداد» أراضي الدولة المنهوبة برئاسة إبراهيم محلب، مستشار رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء الأسبق. وتضمن القرار إخطار جهات التحقيق بالجرائم التي تشكل عدواناً على المال العام لتحصيل مستحقاتها ومعاقبة مرتكبيها. وكان مخططاً لهذه الأراضي أن تستصلح وتستزرع، ولكنها تحولت بفضل فساد الجهات الحكومية إلى منتجعات سياحية وملاعب جولف وقصور في الساحل الشمالي وعلى طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي.

ولما كان الاستيلاء على هذه الأراضي مقصورا على الطبقة البرجوازية المقربة من السلطة الفاسدة، والتي يستحيل أن يكون من بينها من ينتمي لطبقة الفقراء والبسطاء من الطبقة المتوسطة، قررت لجنة محلب فتح باب «التصالح والتسهيلات» لمن استولى على الأراضي الزراعية وحولها إلى منتجعات وقصور في الأماكن الاستراتيجية، وتقنين أوضاعهم وسداد مستحقات الدولة عن تغيير نشاط الأرض وفق تسهيلات وتأكيدات بعدم المغالاة في تقدير ثمنها، وتوفير نظام الشباك الواحد لاختصار إجراءات التقنين والتغلب على الروتين الحكومي المعطل، وفق تصريحات محلب.

مثال آخر للكيل بمكيالين ومحاباة الأغنياء على الفقراء، في سنة 2001، اشترت شركة كويتية شهيرة، وفي مجلس إدارتها رئيس وزراء سابق، أرضا زراعية مساحتها 26 ألف فدان بمنطقة العياط جنوب محافظة الجيزة، بسعر 200 جنيه للفدان بغرض الاستثمار الزراعي، لكنها قامت بتسقيعها وتحويلها إلى الاستثمار العقاري ولم تدفع سوى 5 ملايين جنيه. وفي سنة 2013 رفضت الحكومة التصالح مع الشركة مقابل 13 مليار جنيه، وقدرت قيمتها الحقيقية بـ47 مليار جنيه، وقررت رد ثلاثة آلاف فدان لوزارة الآثار. وفي عهد السيسي، أوقفت الحكومة مطالبة الشركة بالمبلغ المستحق عليها، وامتنعت عن هدم المباني المقامة عليها، ولم ترد الأرض لأصلها. لم يستعمل السيسي السياسة الناعمة التي حظي بها المقربون منه مع الفقراء الذين وضعوا أيديهم على مساحات صغيرة من أراضي الدولة لزراعتها، أو قاموا بالبناء على أمتار معدودة من الأرض الزراعية المملوكة لهم، ولم يحصل مبالغ مالية مقابل تغيير نشاط الأرض من زراعية إلى سكنية كما فعل مع أصحاب القصور والمنتجعات.

الأكثر من ذلك أن السيسي أمر اللواء كامل الوزير، رئيس الهيئة الهندسية السابق في 12 مايو/أيار سنة 2016، بنزع 300 ألف فدان من الأراضي الزراعية خلال شهر واحد وطرد أصحابها وضمها إلى مشروع المليون ونصف فدان الذي أعلن عنه في 2014. رغم أن أصحابها قاموا باستصلاحها على نفقتهم الخاصة وزراعتها بنظام وضع اليد قبل عشرات السنين.

الخدمات تهدد اقتصاد منطقة اليورو

مقهى بالعاصمة الفرنسية باريس (Getty)

باريس ـ العربي الجديد

يواصل قطاع الخدمات ضرب اقتصادات منطقة اليورو، إذ أظهر مسح أمس الخميس، أن تعافي اقتصاد المنطقة يعاني من أكبر تراجع على الإطلاق، إذ توقف نمو قطاع الخدمات المهيمن على التكتل بشكل شبه كامل، مما يشير إلى أن الطريق وعر وطويل للتعافي. وفي الربع الماضي، انكمش اقتصاد التكتل الأوروبي 12,1 في المائة، إذ أدى فرض إجراءات العزل العام الهادفة لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد إلى إغلاق الشركات وبقاء المواطنين في المنازل. ويتوقع استطلاع، أجرته رويترز الشهر الماضي، انتعاشاً في الربع الجاري من العام (يوليو- سبتمبر) مع نمو بنسبة 8,1 في المائة، لكنه يفيد بأن التعافي الكامل سيستغرق عامين أو أكثر. لكن القراءة النهائية لمؤشر شركة «آي إتش. إس ماركت» لمديري المشتريات، الذي يعتبر مقياساً جيداً لمتانة الاقتصاد، تشير إلى أن الاقتصاد ما زال يتعثر. وانخفض المؤشر إلى 51,9 في الشهر الماضي من 54,9 في يوليو/تموز، قرب مستوى الخمسين الفاصل بين النمو والانكماش، على الرغم من أنه أفضل قليلا من قراءة أولية عند 51,6. وتراجع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى 50,5 من 54,7، لكنه جاء أفضل من القراءة الأولية عند 50,1. وقال كريس وليامسون، كبير خبراء الاقتصاد لدى مؤسسة آي شركة «آي إتش إس ماركت»، إن «شركات قطاع الخدمات في أنحاء منطقة اليورو سجلت، تقريباً، توقفاً في نمو أنشطة الأعمال في أغسطس/آب».

فيفيندي تكسب ضد عائلة برلوسكوني

لوكسمبورغ ـ العربي الجديد

أصدرت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، وهي واحدة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي السبع، أمس الخميس، حكماً لصالح شركة «فيفيندي» الفرنسية ومنحتها الحق في الاستحواذ على حصة 28,8% من أسهم شركة «ميدياست» الإيطالية، التي تملكها عائلة رئيس الوزراء الإيطالي السابق سيلفيو برلوسكوني. وحسب وكالة فرانس برس، قالت المحكمة إن بنداً في القانون الإيطالي كان يمنع الشركة الفرنسية من شراء حصة بشركة «ميدياست» مخالف للقانون الأوروبي، وهو ما يشكل انتصاراً للمجموعة الفرنسية بعد خلاف استمر سنوات بين الشركتين.

وقالت المحكمة الأوروبية إن البند الوارد في القانون الإيطالي «يشكل عقبة محظورة أمام حرية تأسيس» الشركات. ورفعت قضية فيفيندي في المحكمة منذ أكثر من ثلاث سنوات. وشنت المجموعة الفرنسية بعد ذلك حملة اعتبرتها عائلة برلوسكوني المساهم الرئيسي في «ميدياست»، للاستحواذ على 28,8% من المجموعة الإيطالية، لكن «فيفيندي» أجبرت، بسبب قانون إيطالي بشأن تعددية وسائل الإعلام، على تجميد نحو 20% من حصتها البالغة 28,8% وعهدت بها إلى شركة ائتمانية. وتساهم المجموعة الفرنسية في شركة «تلكوم إيطاليا» بنسبة 24% من رأس المال.

مبنى مجموعة فيفيندي في نيويورك (Getty)

ارتفاع أسعار الأغذية للشهر الثالث

روما ـ العربي الجديد

قالت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) أمس الخميس، إن أسعار الغذاء العالمية ارتفعت في شهر أغسطس/آب الماضي للشهر الثالث على التوالي بقيادة الحبوب الخشنة والزيوت النباتية والسكر. وحسب المنظمة الدولية التي يوجد مركزها الرئيسي في روما، بلغ متوسط مؤشر فاو لأسعار الغذاء، الذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر، 96,1 نقطة الشهر الماضي مقابل 94,3 في يوليو/تموز. وتعد فاتورة المواد الغذائية خاصة استيراد القمح والشعير والأرز من الفواتير المكلفة للعديد من الدول العربية وفي مقدمتها مصر، أكبر مستورد للقمح في العالم، والجزائر والمغرب والسعودية والإمارات. وحسب رويترز، قالت المنظمة في بيان أيضاً إن محاصيل الحبوب العالمية لا تزال تتجه نحو تسجيل مستوى قياسي سنوي في 2020. وصعد مؤشر المنظمة لأسعار الحبوب 1,9 في المائة في أغسطس/آب عن الشهر السابق وسبعة في المائة فوق قيمته قبل عام. ووفق أرقام فاو، فإن من بين الحبوب الرئيسية، سجلت أسعار الذرة الرفيعة والشعير والأرز أكبر ارتفاع. وصعدت الذرة أيضا بقوة مدفوعة بمخاوف إزاء إنتاج الولايات المتحدة بعد تلف المحاصيل في ولاية أيوا التي تعد من ولايات الوسط الغربي الأميركي المهمة في إنتاج الحبوب. وصعد مؤشر أسعار الزيوت النباتية 5,9 في المائة على أساس شهري ليحوم حول المستويات المسجلة، عندما اجتاحت أزمة فيروس كورونا العالم في بداية العام. وتلقى زيت النخيل دعماً من تباطؤ متوقع في الإنتاج في الدول الرئيسية المنتجة، وهو ما يُتوقع أن يسفر، مع الطلب العالمي القوي على الواردات، عن انخفاض مستويات المخزونات. كما ارتفع متوسط أسعار السكر 6,7 في المائة عن يوليو/تموز، مما يعكس توقعات بخفض الإنتاج بسبب سوء الأحوال الجوية في الاتحاد الأوروبي وتايلاند. وساعدت قوة الطلب على الواردات في الصين أيضاً في زيادة الأسعار. وعلى النقيض، لم يشهد مؤشر منتجات الألبان تغيراً يُذكر خلال الشهر، كما ظل مؤشر اللحوم مستقراً إلى حد بعيد. وعدلت فاو توقعاتها لموسم الحبوب في العام 2020 بالخفض نحو 25 مليون طن، وهو ما يرجع بالأساس إلى توقعات تراجع إنتاج الذرة بالولايات المتحدة.

لكن رغم الخفض، لا تزال المنظمة تتوقع محصولاً قياسياً هذا العام يبلغ نحو 2,765 مليار طن، وبارتفاع ثلاثة في المائة عن مستويات 2019.

مزرعة ذرة شامية في ولاية ايوا الاميركية (Getty)